إمكانية تطبيق الموازنة الصفرية للحد من الفساد المالي والإداري دراسة وصفية تحليلية في جامعة سومر

The Possibility of the Zero- Budgeting's Application to Reduce the Financial and Managerial Corruption
A descriptive and analytical study in Sumer university

م.م. أحمد محمد حمزة الجبوري
جامعة سومر - كلية الإدارة والاقتصاد
Email: ahmedaljpory1977@gmail.com

المستخلص:

انطلق البحث بمتغيرين الاول الموازنة الصفرية والامكانيات المتاحة لتطبيقها وهو المتغير المستقل في حين تمثلت انعكاسات تطبيقها في الحد من الفساد المالي والاداري والذي يمثل المتغير التابع اذ اتبع الباحث اسلوب دراسة الحالة من خلال الانتقال بالأنموذج الفرضي للحيز التطبيقي في جامعة سومر وتم اختيار عينة بعدد(٤٢) بشكل عشوائي من الافراد العاملين والقسم المالي المسؤول عن اعداد الموازنة الخاصة بالجامعة ،وكانت الاداة المستخدمة في جمع البيانات هي الاستبيان والتي تكون من (٢٧) عبارة كل عبارة تستهدف جانب معين من واقع الموازنة الصفرية في المؤسسة المبحوثة . وتم تغطية الجانب النظري من خلال الاطلاع على المصادر العربية والانكليزية ذات الصلة بموضوع البحث ،في حين استخدم الباحث عدد من الاساليب الاحصائية لمعالجة البيانات مثل(الوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، اختبار(T-(TEST للوصول الى جملة من النتائج ، وصولا الى لاستنتاجات التي كان من ابرزها ، ان الموازنة الصفرية اداة فاعلة في خلق التوازن من خلال دورها في اعادة تخصيص الموارد المالية بين مشاريع وانشطة الجامعة في حين كانت ابرز توصية هي ان تفعيل

الموازنة الصفرية يجعل من الجامعة قادرة على التكيف بسهولة مع الظروف الطارئة..

Abstract

The research consists of two variables the first one is the zero-budgeting and the available possibility to apply; this is the independent variable. Whereas, their applications reflected on reducing the financial and managerial corruption, which it represents the dependent variable. The researcher uses case study at (Sumer university), the random sample is about (42) of workers and financial department employers; whom are responsible on setting the university budget. Moreover, the tool of the study was a questionnaire which consists of (27) statement dealing with one side of the organization's zero-budget. Whereas, the theoretical side of this study is represented by the Arabic and English related references. The researcher used certain statistical data for analysis like (statistic-mean, normative-deviation, T-Test) for results. In which zero-budget is the basic tool to get the balance this is by specifying financial means at the university projects. The best recommendation is to use Zero-Budget at the university for crises time.

المبحث الاول (منهجية البحث)

أولاً:- مشكلة الدراسة:

شهدت الموازنة الصفرية دوراً فاعلاً في العديد من دول العالم من خلال أثرها الواضح والجلي في الحد من الفساد المالي والإداري والعمل على رفع الكفاءة وترشيد الإنفاق وتخصيص الموارد.

ولغرض اللحاق بالركب العالمي وتحقيق أفضل النتائج في كيفية الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسات المحلية،

لجأت الدراسة إلى تطبيق هذا النظام والإفادة من مقوماته بغية تحقيق الأهداف المنشودة. ومشكلة الدراسة الحالية تتمثل في تقديم إطار مفتوح لتطبيق الموازنة الصفرية في المؤسسة للحد من الفساد المادي والإداري.

ثانياً: فرضية الدراسة:

أرتكز البحث على فرضية مفادها :-

- (يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لتطبيقات الموازنة الصفرية في الحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري).

ثالثاً: أهداف الدراسة:

١- تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على أثر تطبيق الموازنة الصفرية في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسة.

٢- تقديم اطار نظري لمتغيري البحث والمتمثلين (الموازنة الصفرية والفساد المالي والاداري).

٣- الوصول الى عدد من النتائج والاستنتاجات وتقديم عدد من التوصيات.

خامساً: أهمية الدراسة:

ارتقت الدراسة الحالية في محاكاتها للمنهجية الأكاديمية في تناولها الموضوع من جانبين، وكالاتي:

الأهمية النظرية: وتتحدد بدراسة وصفية لمفهوم الموازنة الصفرية ومقوماتها وكذلك أنواعها وأهميتها كلاً بحسب مكان اشتغالها من خلال إلقاء الضوء على الموازنة كمدخل للموازنة الصفرية. ولا تقتصر الأهمية النظرية على دراسة الموازنة الصفرية، بل امتدت لتشمل مسرد نظري للفساد المالي والإداري بما يحقق احاطة شاملة لموضوع الدراسة إذ تسهم في إفادة الباحثين وإثراء معرفي متواضع في ميدان الاختصاص.

- **الأهمية العملية:** تعد الموازنة وسيلة أداء يمكن من خلالها رسم السياسات الإدارية والفنية التي تساهم في ترشيد اتخاذ القرارات لذلك تعمل على ضبط الأداء بما يحقق الكفاءة والفاعلية في العمل، لذلك ستسهم هذه الدراسة في إبراز دور الموازنة الصفرية كوسيلة في اتخاذ القرارات بما يحقق أفضل النتائج وتحقيق استفادة متخذي القرار منها

واعتمادها كمرجعية لها وعدم تغافلها الجوانب الفنية اللازمة لضبط الأداء.

سادساً: منهجية الدراسة:

شملت هذه الدراسة جانبين، جانب نظري وآخر تطبيقي، ففي الجانب النظري جرى التطرق إلى الأفكار العلمية ذات العلاقة بالموضوع، أما الجانب التطبيقي أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف من خلاله إلى معرفة إمكانية تطبيق الموازنة الصفرية، وذلك باستخدام الدراسة التطبيقية، ومن خلال جمع البيانات الأولية بواسطة الاستبانة التي تم إعدادها خصيصاً،

وتم إتباع منهج التحليل الوصفي بهدف جمع المعلومات وتحليلها واختبار الفرضية.

المبحث الثاني الاطار النظري (للبحث)

أولاً: مفهوم الموازنة الصفرية:

يُنظَر إلى الموازنة على أنها "خطة تفصيلية تحدد مقدما الاعمال المرغوب تنفيذها وتوزع هذه الخطة على جميع المسؤولين حتى تكون مرشدا لهم في تصرفاتهم وحتى يمكن استخدامها كأساس لتقييم الاداء"

(نور،١٩٨٦ :٦٣). والبعض الاخر قد نظر الى الموازنة انها " أسلوب تحديد اطار توازن النشاط الجذري والنمو في النشاط الاستثماري لفترة مالية مقبلة معبرا عنه بصورة عينية ومالية ونقدية وباعتبارها معيارا يتم على اساس قياس ورقابة الاداء".

(بسيوني، ١٩٨٨ : ١٦٦).

كما تعرّف بأنها "تعبير مالي لخطة معينة وطبقا لهذا التعريف فان ايرادات الموازنة ستكون متعلقة بتنفيذ الخطة وبالرقابة على هذا التنفيذ". (Hzhgren،1967;28)

وللموازنة أهمية كبيرة في أي مجتمع من المجتمعات، كونها تعد بمثابة خطة مالية للدولة ترمي الى اشباع الحاجات العامة في ضوء الفروق الاقتصادية والجماعية والسياسية لمجتمع معين وهي بمثابة المرأة العاكسة لمجمل النشاط الاقتصادي على اعتبار ان السلطة لا يمكنها ممارسة نشاطها من دون انفاق ولا يمكن ان تنفق دون الحصول على الموارد اللازمة ، لذا فأن بنود الموازنة تعكس انشطة الدولة وتتبين اهدافها.

وتعد الموازنة الصفرية أحد أهم أنواع الموازنة؛ والتي تتضمن وضع تقديرات لأي بند من بنود النفقات شريطة ان نبدأ من نقطة الصفر، اي لا ينظر الى تقديرات العام السابق، او حجم النشاط السابق او حتى اذا كان هذا البند موجودا في السابق ولا طريقة الاداء المتبعة في السابق، بل توضع التقديرات وفق الظروف المتوقعة وليس مجرد التغيير في التكاليف من عام كما هو الحال في الاساليب التقليدية للموازنة، ولا يعني هذا الاساس انه عند اعداد الموازنة نبدأ من الصفر انما يقصد ان كل عمل اداري منظم يتطلب التخطيط الدقيق، وذلك يتطلب اعادة النظر سنويا في البرامج والمشروعات التي كانت تنفذ لاستبعاد او اضافة اي منها للعام الجديد. (عبد المجيد، 165:2005/2004).

ويستند هذا النوع من الموازنة الى فكر علمي منطقي متقدم يساعد على الابداع والابتكار والتخلص من الروتين الحكومي. وتتصف بعدد من الصعوبات تتمثل بـ:

١- صعوبة اعداد معدلات الاداء خصوصا في مرحل اعداد الوحدات القرار

ومجموعات القرار، ودراسة البدائل وتكلفة كل بديل الاختيار افضلها حيث تتطلب مهارات عالية .

٢- كما تظهر صعوبة عملية تطوير النظام المحاسبي الحكومي بحيث تشمل على نظام متكامل للمحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف .

٣- صعوبة الربط بين التخطيط طويل الاجل والموازنة من حيث تقسيم الخطة طويلة الاجل الى خطط سنوية مرحلية وتغطي كل منها سنة مالية، ومن ثم صعوبة تطبيق الاساس الصفري عليها. (عبد المجيد، 2005/2004 :169).

ثانياً: المقومات الأساسية للموازنة الصفرية:

١- **الوحدة القرارية :**

لم يتفق الكتّاب على ماهية الوحدة القرارية من حيث طبيعتها او حجمها او وضعها التنظيمي مما ادى الى تباين التطبيق العملي والاكتفاء عادة بأتباع نفس الهيكل التنظيمي في الموازنة التقليدية كأساس لتحديد الوحدات القرارية. ويعمد البعض إلى تضييق حجم القرار ويحددها على مستوى الحساب الواحد في الوحدات الفرعية، ويرى البعض الاخر انها قد تكون مشروعا رأسماليا رئيسا، او اعمالا طارئة، او برامج رئيسة. (حماد، 1987 :427). وعلى ذلك فان الوحدة **القرارية تتمتع بـ:**

أ- تكون وحدة تنظيمية سواء كانت فردا او مجموعة من الافراد .

ب- تؤدي انشطة متجانسة ومتكاملة لتقديم خدمة او سلعة معينة او مجموعة من الخدمات او السلع.

ت- تتمتع بقدر كبير من الاستقلال والتميز عن الوحدات الاخرى .

ث- تتمتع بقدر كاف من الرقابة على حيازة او استخدام او التصرف في الموارد الاقتصادية.

وفي الحقيقة ان مفهوم الوحدة القرارية ليس مفهوما جديدا علينا كمحاسبين وانما هو في حقيقة الامر امتداد لمفهوم مركز المسؤولية عن تكلفة او نشاط معين او عن الربحية او عن استثمار الموارد الاقتصادية، وتعكس الوحدة القرارية الوحدة التنظيمية التي يدخل في اختصاصها اداء نشاط معين، وبالتالي يمكن ان تتعدد مستوياتها بدءا من الوحدة المسؤولة عن وظيفة معينة ووصولا الى الوحدة المسؤولة عن اداء نشاط فرعي معين، وبفضل تحديد وحدة القرار عن ادنى مستوى يمكن ان ينقسم اليه البرنامج بشرط ان تقع العناصر تحت مسؤولية وحدة تنظيمية منفصلة ومستقلة .

٢- **المجموعات القرارية :**

تمثل المجموعات القرارية الأبنية الاساسية التي ترتكز عليها باقي مقومات واجراءات الموازنة الصفرية، ففي رأي (pyhrr) انها تتضمن العنصر البشري، البرامج، الانفاق الرأسمالي، الخدمات وايضا عناصر الانفاق في موازنة البنود .(pyhrr،-1970:111 121).

ثالثاً: العوامل التي ساعدت على تنفيذ الموازنة الصفرية: ويمكن اجمالها بالآتي:

❖ انها تقوم بحصر النفقات المختلفة وتبويبها بصورة حيث يمكن التحكم فيها وربطها مع الادارة العليا حيث القرارات المستمرة وبالتالي هناك امكانية اكبر على انجاز المهام والانشطة بفاعلية وكفاءة اكبر .

❖ يؤدي هذا الاسلوب الى اعادة فحص كل الانشطة على اساس البداية من الصفر وبالتالي يمكن تحديد اي البرامج يجب تنفيذها واي منها يجب ايقافه وابعاده .

❖ يمكن معرفة اي من الانشطة الجارية تتم بكفاءة ومدى امكانية الاستمرار بها او تخفيضها .

❖ استخدام المعايير العلمية الدقيقة في دراسة وتحليل وتقويم الانشطة كمعيار تحليل التكلفة والعائد وهذا يبعد وحدات الدولية عن المبالغة في التقديرات في الاسلوب التقليدي للموازنة ويبعد المخطط المركزي عن تخفيض الاعتمادات بشكل عشوائي .

❖ ان اسلوب الموازنة الصفرية باختيار البديل الافضل يقدم فرص مهمة لتحسين اسلوب التخطيط والتنفيذ بين البدائل المتاحة التي تحقق الاهداف المخطط لها .(pyhrr،1977)

رابعاً: المشاكل والانتقادات التي واجهتها الموازنة الصفرية:

١- ان اعداد الموازنة الصفرية يلف وقت وجهد قد لا تستطيع التوفيق به الوحدات والمخطط المالي وقد يعتبر هذا عامل اساسي في تنفيذ الاسلوب .

٢- صعوبة ترجمة الاهداف الى مجموعات متوازية وتحليلها وقياسها .

٣- ضعف اسلوب مراجعة وتقييم وترتيب المجموعات القرارية ويترك ذلك في اغلب الاحيان الى الحكم الشخصي وان التداخل بين هذه المجموعات يزيد من صعوبة عملية الترتيب .

٤- عدم اهتمام هذه الموازنة بالأهداف الاستراتيجية او طويلة الاجل حيث يلاحظ التركيز على الاهداف قصيرة الاجل الى حد كبير .

٥- تحتاج الى بيانات كثيرة قد يتعذر توفيرها من قبل الوحدات الحكومية لأعداد

الموازنة بالشكل المطلوب . (حماد، حصة، 1990)

خامساً: المبادئ الاساسية لأعداد الموازنة الصفرية :

١- قاعدة وحدة الموازنة:

تعني هذه القاعدة ضرورة ان تقدم جميع النفقات والايرادات العامة المقدرة في وثيقة واحدة ، اي ان تجمعها موازنة وحدة ولو تعددت اجزاؤها وتقدم هذه الوثيقة الى البرلمان باعتبارها السلطة المختصة . (الصعيدي ،٢٠٠٧ :٢٦٥ – ٢٦٤). الا هناك مجموعة من الاعتبارات القوية التي تحتم الاستثناء من هذه القاعدة لتحقيق مزايا جوهرية معينة ، اذ توجد عدة موازنات اخرى ملحقة او مستقلة ، (بدوي ، ٢٠٠٩ : ٦٨).

٢- قاعدة سنوية الموازنة :

تقتضي هذه القاعدة ان تكون فترة عمل الموازنة لمدة عام ، وتحديد مدة الموازنة ضروري لاكتسابها صفة دورية حتى يتحقق الاشراف البرلماني على اعمال الحكومة كي يتسنى لممثلي الشعب الاطلاع على الخطة التي سوف تنتجها الحكومة في السنة التالية قبل تنفيذ الخطة ولعل من اهم الاسباب والاعتبارات التي تبنى عليها قاعدة السنوية ضمان الدقة في وضع التقديرات ، وفعالية التخطيط الاقتصادي ، وتخفيف العب الاداري والاقتصادي الذي تفرضه عملية اعداد الموازنة (عبد الحميد ، عبد المطلب ،٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ : ٧٢ – ٧٤)

ويمكن الخروج من هذه القاعدة لتضاؤل الاهتمام بقاعدة سنوية الموازنة تدريجيا في ظل تساع التدخل من الدول في النشاط الاقتصادي واعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الاجل ، والاعتماد على الموازنات التخطيطية لهذا الشأن ، ويأتي ذلك في ظل تطور الانظمة الادارية ونظم المعلومات واستخدام التكنلوجيا في التحليل والتقدير والتنبؤ لفترات طويلة ، ويذكر ان بعض الدول بدأت بتقدير موازناتها المالية لمدة سنتين او اكثر ، وتكون احتياطي موازنة يضاف اليه او سحب من خلال سنوات الموازنة ، مما يؤدي الى تداخل السنوات المالية . (مسعد واخرون ، ٢٠٠٩ : ٨١ – ٨٢) .

٣-قاعدة عمومية (شمولية) الموازنة:

وتعني ان تشمل الموازنة النفقات والايرادات كافة مهما اختلفت انواعها وتعددت مصادرها . (حماد ، ٢٠٠٨ : ٥٩)

وندرج في الموازنة جميع الايرادات والنفقات دون اجراء مقاصة بينهما ، ويجب ان تتضمن الموازنة جميع المصادر الايرادات العامة بالاسم والمبلغ ، وبنفس الوقت يجب

ان تظهر بالاسم والمبلغ جميع اوجه الانفاق (الحاج ، ٢٠٠٩ : ١٦٧)

توجد طريقتان لتقدير النفقات والايرادات فالأولى هي طريقة الموازنة الصافية والتي يتم عمل مقاصة بين الايرادات والمصروفات عن بند معين ، ثم ادراج المبلغ الصافي فقط ، واما الطريقة الثانية فهي طريقة الموازنة الاجمالية بحيث يتم رصد كافة المصروفات وما يقابلها من ايرادات دون عمل المقاصة ، والطريقة الثانية هي السائدة والمتبعة كمبدأ لاعتبارات سياسية ومالية (ناشد ، ٢٠٠٢ : ٩١ – ٩٣).

٤-قاعدة عدم التخصيص (مبدأ الشيوع):

يقصد بها عدم تخصيص اي موارد مقيده في الموازنة لأوجه محدده في الانفاق ولك يتم تجميع الموارد العامة في جانب والاستخدامات العامة في الجانب الاخر للسنة المالية المحددة ، وتعمل هذه القاعدة على تحقيق قاعدة شمولية الموازنة ، واذا ما تم ربط ايراد معين لينفق في اتجاه معين ، فان ذلك سيؤدي الى التقيد والتحكم في مستوى الخدمات المقدمة ، الا انه لكل قاعدة استثناءات ، فاستثناءات هذه القاعدة يمكن ان تتمثل في تخصيص رسم معين لتحسين خدمة ما . (المليجي ، ٢٠٠٢ : ٢٨)

٥-قاعدة توازن الموازنة:

انعكس الفكر الاقتصادي السائد على دور الموازنة بحيث اصبحت في ظل الفكر الكلاسيكي مجرد بيان حسابي تقديري متوازن لنفقات الدولة وسيل هذه تمويل هذه النفقات من خلال الايرادات العامة للدولة دون الاهتمام بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي ، وبالتالي رفض فكرة عدم التوان سواء بالعجز او الفائض لان ذلك العجز لا يتوقف مع فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي الذي قامت عليه النظرية الكلاسيكية ، واتساع نطاق دور الدولة وازدياد درجة تدخلها في مختلف اوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية ادى الى ظهور ما يسمى (الالية الوظيفية) واصبحت الموازنة اداة من ادوات السياسة المالية تلجأ اليه الدولة لتحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، حيث يمكن زيادة النفقات العامة او الحد منها ، ورفع اسعار الضرائب او تخفيضها او عقد القروض وسدادها تبعا لا وضاعها العامة . (طافة، العزاوي ، هدى ، ٢٠١٠ : ١٨٢) .

وفي ظل التطور الحادث في النظام المالي والاقتصادي في العصر الحديث اصبح مفهوم التوازن هو التوازن الاقتصادي الموضعي دون الاهتمام بتوازن النفقات العامة مع الايرادات العامة ، حيث بدأ الاخذ بفكرة تدخل الدولة لتحقيق الاستقرار

الاقتصادي وقبول وجود عجز في الموازنة ، اتجاه نحو الاقتراض كأحد مصادر التمويل في الموازنة ، ويأتي ذلك دفاعا عن عدم التوازن في الموازنة وتقليلا من مخاطر الاقتراض والاصدار النقدي (حماد ، ٢٠٠٨ : ٥٩).

ثانياً: الفساد المالي والإداري:

اولا :مفهوم الفساد المالي والاداري

يعرف الفساد بأنه " السلوك القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام سواء أكان شغل هذا المنصب يتم بالانتخاب ام بالتعين في سبيل تحقيق مصلحة خاصة سواء أكانت هذه المصلحة شخصية مباشرة تتعلق بشاغل المنصب ام طائفية ام قبيلة وسواء أكانت هذه المصلحة تتعلق بمكاسب مادية ام غير مادية وذلك من خلال استخدام اجراءات او الالتجاء الى تعاملات تخالف الشرعية القانونية ، وتتعدد صور هذا النمط من الفساد فهناك : فساد القمة ، وفساد الهيئات التشريعية والتنفيذية ، وشاء الاصوات ، وتزوير الانتخابات ، وفساد الاحزاب السياسية وقضايا التمويل . (العزاوي ، ٢٠٠٩ : ٧٥) .

وفي موسوعة العلوم الاجتماعية يعرف الفساد بأنه " استخدام النفوذ العام لتحقيق ارباح او منافع خاصة ، ويشمل ذلك جميع انواع الرشاوي للمسؤولين المحليين او السياسيين ولكنه يستبعد الرشاوي التي تحدث فيما بين القطاع الخاص . (الزبيدي والسعدون ، ٢٠٠٦ : ٢٧)

ويتمثل **الفساد المالي** بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والاحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية المختصة بفحص ومراقبة الحسابات والاموال، ويمكن ملاحظة مظاهره في : الرشاوي والاختلاس والتهرب الضريبي .

أما **الفساد الإداري** فيتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام اثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية. وهنا تتمثل مظاهره في الامتناع عن اداء العمل والتراخي وعدم تحمل المسؤولية وافشاء اسرار الوظيفة .

لقد تطور مفهوم الفساد تطوراً كبيراً في الآونة الأخيرة؛ فبينما كان مفهوم الرشوة التقليدي والمتمثل في كونه مالا نقديا غير مشروع يتم تداوله بين طرفين معنين هدفه تسهيل او جلب منفعة غير مشروعة او استغلال نفوذ لإحقاق باطل ، لم يعد هذا المعنى الان هو المعنى الحقيقي عن الفساد وانتشاره ، قمع

الترويج للعمولة وانفتاح الاسواق وازالة القيود امام حركة رؤوس الاموال حدث تطور مماثل في مفهوم الفساد ، فالرشوة وارسال الهدايا اصبحت من مخلفات الماضي وان كانت موجودة الا ان المتداول اليوم ضمن شفافية اعمال الدولة من حيث الفصاح عنها ومنح صلاحيات كبرى للموظفين العموميين ، فضلا عن انخفاض الكثير من دخولهم بما لا يتناسب وضمان حياة وعيش كريم لهم مما يؤدي الى استخدامهم للصلاحيات بشكل غير اخلاقي يستغلون تلك الصلاحيات لتحقيق المنافع الشخصية التي تفسر على انها فساد اداري (الشمري الفتلي ، ٢٠١١ : ٢٥).

ثانياً: أسباب الفساد المالي والاداري:

هناك اسباب عديدة لوجود وتنامي ظاهرة الفساد المالي والاداري، والتعرف على هذه الاسباب يساعد على وضع اليات ناجحة لمواجهة هذا المرض الخطير . وظاهرة الفساد شأنها شأن اي ظاهرة اجتماعية اخرى لا تحدث نتيجة عامل واحد ، وانما هي نتيجة عوامل وظروف عدة تتفاعل في احداثها وانتشارها ، ومن حيث المبدأ فأن اطار الكتمان والسرية في ممارسة انشطة واعمال الحكومة بصفة عامة ، وادارتها بصفة خاصة . يأتي في مقدمة العوامل التي تؤدي الى احداث الفساد وانتشاره. (الطوخي ، ٢٠٠٦ : ١٧٦) .

فمن المسلّم به ان الفساد الاداري يظل عاملا مستترا ويتم عادة الا ان الكشف عن جزء من الحقيقة التي يجب عملها ومعرفتها ، وذلك انه من النادر ان تتم اعمال الفساد بشكل ظاهرة ، فأعمال الفساد تتصف بالسرية بشكل عام. كما ان ممارسي الفساد يقومون بالتمويه عن انشطتهم التي يقومون بها ، والفساد ينطوي على الخديعة. والتحايل عادة لجهة الحكومة . (الطوخي ، ٢٠٠٦ : ١٧٧) .

واسباب الفساد المالي والاداري لا تقتصر على مبدأ السرية فقط ، بل هناك عدة اسباب اخرى تتضافر معه ، وتسانده في تشكيل ظاهرة الفساد ومن بينها . انعدام هيبة القانون ، وعدم استقامة الاداء الحكومي ، وغياب النموذج والقدرة ، وغياب الممارسة الديمقراطية ، وترهل الطبقات الحاكمة في مقاعدها ، والاعتماد على الحسابات السياسية (بوادي ، ٢٠٠٨ : ٩٥ – ١٠١) (عبير ، ٢٠٠٧ : ٧٠ – ٧٢) .

ثالثاً: إجراءات التخلص من الفساد المالي والإداري:

بما ان للفساد المالي والاداري اثار كبيرة على الافراد والمنظمات والمجتمع ، وبما ان الممارسات والمنحرفة والفاسدة تعرقل وتعيق

جهود التنمية فأن هذه الظاهرة الخطيرة يجب ان تقف ازاها بكل حزم وان تتضافر الجهود لغرض تحجيمها وتقليل اثارها السلبية لذلك فإننا نرى ان الدعائم الاساسية للوقاية او معالجة هذه الظاهرة يجب ان تركز على مجموعة من الإجراءات هي:(نجلاء، ٢٠٠٩: ٩-١٠).

١- وضع عقوبة قاسية لمرتكبي الفساد بأشكاله المختلفة حتى يكون هناك رادع امام باقي المستفيدين

٢- تخفيض عدد القوانين واللوائح وتبسيط الاجراءات في كافة الوحدات الادارية

٣- اللجوء الى الشفافية في الجهات الحكومية التي تتعامل مع الجمهور كي لا يكون أي مجال للرشوة.

٤- اعطاء دور اكبر لمؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد .

٥- تمكيين مستويات الاجور والمداخيل خاصة للفئات التي تتعامل مع جمهور من الموظفين.

٦- تفعيل قواعد الديمقراطية والبعد عن اسلوب الحكم المطلق .

٧- تطوير نظم اختيار وتعيين وترقية الموظفين والتوصيف الدقيق والعلمي للوظائف .

٨- التركيز على الجانب الاخلاقي وتفعيل القيم الدينية والروحية المرتبطة باستقامة الافراد والاتجاه نحو اعداد ميثاق اخلاقي لكل مهنة .

الدراسة العملية:

تم تنفيذ الدراسة العماية من خلال الإستبانة حيث وزع الباحث ٤٢ إستبانة على موظفي جامعة سومر بكلياتها كافة وقد إستعاد الباحث الإستمارات كافة ولم تكن هناك إستمارات غير معادة أو مهملة. وقد تم إستخدام البرنامج الإحصائي SPSS لإستخراج النتائج والتي كانت كالآتي:

١- من حيث المؤهل العلمي:

كان أغلب المستجوبين من حملة شهادة البكالوريوس حيث بلغ عددهم (٢٣) والمتبقي حملة شهادات اخرى.

المجموع	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه	إخرى
٤٢	٩	٢٣	٣	٣	٤
%١٠٠	%٢١	%٥٥	%٧	%٧	%١٠

٢- من حيث التخصص:

كان أغلب المستجوبين من قسم إدارة الأعمال حيث بلغ عددهم (١٤) والمتبقي من أقسام اخرى.

المجموع	إدارة أعمال	إقتصاد	ماجستير	دكتوراه	إخرى
٤٢	١٤	٥	٩	٢	١٢
%١٠٠	%٣٣	%١٢	%٢٢	%٥	%٢٨

٣- من حيث العنوان الوظيفي:

كان أغلب المستجوبين محاسبين حيث بلغ عددهم (١٣) والمتبقي من وظائف اخرى.

المجموع	إستاذ جامعي	محاسب	رئيس قسم	مدير	إخرى
٤٢	٨	١٣	٧	٨	٦
%١٠٠	%١٩	%٣١	%١٧	%١٩	%١٤

٤- من حيث سنوات الخبرة:

كان أغلبهم لديهم خبرة من ٥-١٠ سنوات حيث بلغ عددهم (٢١).

المجموع	أقل من ٥ سنوات	من ٥-١٠ سنوات	من ١١-١٥ سنوات	أكثر من ١٥ سنة
٤٢	١١	٢١	٥	٥
%١٠٠	%٢٦	%٥٠	%١٢	%١٢

٥- من خلال تحليل استمارة الاستبيان يمكن للباحث أن يحدد الآتي:

ت	الفقرة	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار t-test للعينة الواحدة
١	نظام الموازنة المطبق يعمل على إعادة تخصيص الموارد بين أنشطة وبرامج ومشاريع الجامعة	٤٢	3.74	0.939	2.356

٢	نظام الموازنة المطبق يعد نظام إتخاذ قرارات جيد	٤٢	٣,٩٣	0.803	4.027
٣	نظام الموازنة المطبق يعمل على إلغاء المصروفات غير الضرورية	٤٢	4.40	0.767	2.492
٤	مديرو الأقسام هم الذين يتخذون القرارات المتعلقة بأنشطتهم وبرامجهم ومشروعاتهم	٤٢	4.36	0.759	3.782
٥	نظام الموازنة المطبق يجعل مديرو الأقسام يبتكرون طرق متطورة وحديثة للأعمال والتشغيل	٤٢	4.40	0.857	1.502
٦	الإيرادات المالية والموارد المتوفرة تكون محدودة مقابل المصروفات المتزايدة	٤٢	3.19	0.773	2.482
٧	أنظمة التخطيط والموازنة المطبقة تكون متكاملة	٤٢	3.14	0.899	2.927
٨	تسعى الإدارة العليا إلى ترشيد المصروفات، وأيد المستجوبين	٤٢	3.33	0.612	3.392
٩	الإدارة العليا تعمل على إدخال أساليب علمية حديثة ومتطورة بهدف التعبير عن الأفضل والنهوض بالجامعة	٤٢	3.43	0.831	3.901

١٠	حول الإدارة العليا تهتم بتمشية قرارات ومهارات الملاك الإداري من خلال مشاركتهم في عمليات التخطيط والإعداد والرقابة على الموازنة	٤٢	3.38	0.731	2.456
١١	فرضية المشاركة لكافة المستويات الإدارية في الجامعة في إعداد تقديرات الموازنة الخاصة بها	٤٢	3.45	0.803	3.380
١٢	الإدارة العليا جاهزة في إدخال أساليب جديدة في إتخاذ القرارات	٤٢	4.02	0.602	1.758
١٣	إن الإدارة العليا يمكنها تطبيق أي نظام إداري او مالي ترتئيه مناسب	٤٢	3.86	0.783	2.492
١٤	إن الجامعة يتوفر فيها ملاك إداري وكفاءة عالية ، وخبرة في تحليل الأنشطة وتحليل بدائل القرار وترتيبها حسب أولوياتها	٤٢	4.55	0.633	3.708
١٥	إن الملاك الإداري في الجامعة قد تلقى دورات تدريبية في كيفية إعداد الموازنة الصفرية	٤٢	4.19	0.634	3.301
١٦	الملاك الإداري في الجامعة لديه إستعداد لأخذ دورات تدريبية في كيفية إعداد الموازنة الصفرية	٤٢	3.95	0.697	2.209

١٧	إن كل مسؤول عن مركز وحدة إدارية لديه القدرة على تقييم الأعمال ولأنشطة التابعة له بعمق	٤٢	3.67	1.052	4.021
١٨	إن الجامعة تستخدم نظام محاسبي جيد يساهم في توفير البيانات المحاسبية اللازمة لإعداد الموازنة التقديرية	٤٢	3.55	0.861	3.015
١٩	وجود نظام معلومات متكامل يساعد على تحقيق الرقابة	٤٢	3.29	0.742	2.099
٢٠	نظام المعلومات متكامل يساعد على قياس الأداء بطريقة سليمة	٤٢	4.76	0.576	3.900
٢١	أن نظام المعلومات المتكامل يوفر تفاصيل دقيقة عن الكلفة والأداء الخاص بكل نشاط	٤٢	٤,١٤	٠,٢٦٠	1.094
٢٢	إستخدام برامج محسوبة لإعداد الموازنات التقديرية وإدارتها لتوفير الوقت والجهد المبذول	٤٢	٤,٣١	٠,٨٦٩	4.001
٢٣	بيان معرفة مفهوم وحدات القرار	٤٢	٣,٩٠	٠,٨٧٨	2.902
٢٤	بيان معرفة طرق إيجاد لبدائل وتقييمها	٤٢	٣,٩٠	٠,٩٠٦	2.997
٢٥	معرفة إجراء ترتيب مجموعات القرار	٤٢	٣,٦٩	١,١٧٩	3.081

٢٦	**الإدارة العليا قامت بوضع أهداف محددة بدقة والمرتبطة بالتخطيط طويل المدى وإستراتيجياتها**	٤٢	٣,٨١	١,١٧٤	1.993
٢٧	**الإدارة العليا قامت بإبلاغ أهدافها المحددة إلى المستويات الإدارية المختلفة للعمل على تحقيقها**	٤٢	٣,٦٤	٠,٨٢١	3.121

١- في السؤال حول إن نظام الموازنة المطبق يعمل على إعادة تخصيص الموارد بين أنشطة وبرامج ومشاريع الجامعة، فقد أيد المستجوبون ذلك وكان الوسط الحسابي (٣,٧٤) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣).

٢- في نظام الموازنة المطبق يعد نظام إتخاذ قرارات جيد، وكان الوسط الحسابي (٣,٩٣) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣).

٣- في السؤال حول نظام الموازنة المطبق يعمل على إلغاء المصروفات غير الضرورية، كان الوسط الحسابي (٤,٤٠) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣).

٤- مديرو الأقسام هم الذين يتخذون القرارات المتعلقة بأنشطتهم وبرامجهم ومشروعاتهم، كان الوسط الحسابي (٤,٣٦) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣).

٥- نظام الموازنة المطبق يجعل مديرو الأقسام يبتكرون طرق متطورة وحديثة للأعمال والتشغيل، كان الوسط الحسابي (٤,٤٠) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣).

٦- الإيرادات المالية والموارد المتوفرة تكون محدودة مقابل المصروفات المتزايدة، كان الوسط الحسابي (٣,١٩) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣).

٧- أنظمة التخطيط والموازنة المطبقة تكون متكاملة، كان الوسط الحسابي (٣,١٤) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣).

٨- في السؤال تسعى الإدارة العليا إلى ترشيد المصروفات، وأيد المستجوبين ذلك كان الوسط الحسابي (٣,٣٣) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣).

٩- في السؤال الإدارة العليا تعمل على إدخال أساليب علمية حديثة ومتطورة بهدف

التعبير عن الأفضل والنهوض بالجامعة، وأيد المستجوبين ذلك كان الوسط الحسابي (٣,٤٣) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣).

١٠-وفي السؤال حول الإدارة العليا تهتم بتمشية قرارات ومهارات الملاك الإداري من خلال مشاركتهم في عمليات التخطيط والإعداد والرقابة على الموازنة، وقد أيد المستجوبين ذلك كان الوسط الحسابي (٣,٣٨) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣).

١١-في السؤال حول فرضية المشاركة لكافة المستويات الإدارية في الجامعة في إعداد تقديرات الموازنة الخاصة بها، وقد أيد المستجوبين ذلك كان الوسط الحسابي (٣,٤٥) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣).

١٢-في السؤال حول الإدارة العليا جاهزة في إدخال أساليب جديدة في إتخاذ القرارات، وقد أيد المستجوبين ذلك كان الوسط الحسابي (٤,٠٢) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣).

١٣-في السؤال حول إن الإدارة العليا يمكنها تطبيق أي نظام إداري او مالي ترتئيه مناسب، وقد أيد المستجوبين ذلك كان الوسط الحسابي (٣,٨٦) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣).

١٤-في السؤال حول إن الجامعة يتوفر فيها ملاك إداري وكفاءة عالية ، وخبرة في تحليل الأنشطة وتحليل بدائل القرار وترتيبها حسب أولوياتها، وقد أيد المستجوبين ذلك كان الوسط الحسابي (٤,٥٥) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣).

١٥-في السؤال حول إن الملاك الإداري في الجامعة قد تلقى دورات تدريبية في كيفية إعداد الموازنة الصفرية، وقد أيد المستجوبين ذلك كان الوسط الحسابي (٤,١٩) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣).

١٦-في السؤال حول الملاك الإداري في الجامعة لديه إستعداد لأخذ دورات تدريبية في كيفية إعداد الموازنة الصفرية، وقد أيد المستجوبين ذلك كان الوسط الحسابي (٣,٩٥) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣).

١٧-في السؤال حول إن كل مسؤول عن مركز وحدة إدارية لديه القدرة على تقييم الأعمال ولأنشطة التابعة له بعمق، وقد أيد المستجوبين ذلك كان الوسط الحسابي (٣,٦٧) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣).

١٨-في السؤال حول إن الجامعة تستخدم نظام محاسبي جيد يساهم في توفير البيانات المحاسبية اللازمة لإعداد الموازنة التقديرية، وقد أيد المستجوبين ذلك كان الوسط

الحسابي (٣,٥٥) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣).

١٩-في السؤال حول بيان وجود نظام معلومات متكامل يساعد على تحقيق الرقابة، وقد أيد المستجوبين ذلك كان الوسط الحسابي (٣,٢٩) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣).

٢٠-في السؤال حول نظام المعلومات متكامل يساعد على قياس الأداء بطريقة سليمة، وقد أيد المستجوبين ذلك كان الوسط الحسابي (٤,٧٦) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣).

٢١-في السؤال حول أن نظام المعلومات المتكامل يوفر تفاصيل دقيقة عن الكلفة والأداء الخاص بكل نشاط، وقد أيد المستجوبين ذلك كان الوسط الحسابي (٤,١٤) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣).

٢٢-في السؤال حول إستخدام برامج محسوبة لإعداد الموازنات التقديرية وإدارتها لتوفير الوقت والجهد المبذول، وقد أيد المستجوبين ذلك كان الوسط الحسابي (٤,٣١) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣).

٢٣-في السؤال حول بيان معرفة مفهوم وحدات القرار، وقد أيد المستجوبين ذلك كان الوسط الحسابي (٣,٩٠) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣).

٢٤-في السؤال حول بيان معرفة طرق إيجاد لبدائل وتقييمها، وقد أيد المستجوبين ذلك كان الوسط الحسابي (٣,٩٠) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣).

٢٥-في السؤال حول بيان معرفة إجراء ترتيب مجموعات القرار، وقد أيد المستجوبين ذلك كان الوسط الحسابي (٣,٦٩) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣).

٢٦-في السؤال حول إن الإدارة العليا قامت بوضع أهداف محددة بدقة والمرتبطة بالتخطيط طويل المدى وإستراتيجياتها، وقد أيد المستجوبين ذلك كان الوسط الحسابي (٣,٨١) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣).

٢٧-في السؤال حول إن الإدارة العليا قامت بإبلاغ أهدافها المحددة إلى المستويات الإدارية المختلفة للعمل على تحقيقها، وقد أيد المستجوبين ذلك كان الوسط الحسابي (٣,٦٤) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣).

الاستنتاجات :

١. ان الموازنة الصفرية اداة فاعلة في خلق حالة التوازن من خلال دورها في اعادة تخصيص الموارد المالية بين ما تقوم به الجامعة من مشاريع وانشطة البرامج التي تؤديها الجامعة .

٢. تحقق الموازنة الصفرية امكانية التخلص من المصروفات غير الضرورية .

٣. تعطي الموازنة الصفرية مرونة عالية للعاملين في التحرك لتغيير وتطوير اساليب العمل .

٤. وجود اليات تخطيطية ساندة لعمل الموازنة في الجامعة .

٥. تعمل ادارة الجامعة على اشراك الافراد العاملين في اعداد الخطط الخاصة بانجاز اهدافها.

٦. يتوفر في الجامعة اليات تطبيق الموازنة الصفرية من خلال قيام الجامعة باعداد الافراد العاملين من خلال اخضاعهم لدورات تخصصية في مجال تنفيذ الموازنة الصفرية .

التوصيات :

١. تطبيق الموازنة الصفرية لان عوامل نجاحها متوافرة في الجامعة .

٢. دعم الجامعة بالانظمة والتعليمات الساندة لتطبيق الموازنة الصفرية .

٣. تفعيل الموازنة الصفرية يجعل من الجامعة قادرة على التكيف بسهولة مع الظروف الطارئة.

٤. العمل على زيادة انتاجية الجامعة من خلال تفعيل الموازنة الصفرية كفكر مؤسسي .

المصادر

١- بدوي ، محمد عباس ونصر ، عبد الوهاب ، المحاسبة الحكومية والقومية بين النظرية والتطبيق ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ٢٠٠٩ .

٢- بسيوني ، د : احمد محمد بسيوني ، المحاسبة الادارية ، بإطار نظري واساليب علمية ، دار الكتاب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٨ .

٣- بوادي ، د : حسنين المحمدي بوادي ، الفساد الاداري ، لغة المصالح ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨

٤- الحاج ، طارق ، المالية العامة ، دار صفاء ، عمان ، ٢٠٠٩

٥- حماد ، احمد هاني بحيري والبحر ، حصه محمد احمد ، اصول المحاسبة الحكومية ، دار السلاسل – الكويت ، ١٩٩٠

٦- الزبيدي ، السعدون ، حسن لطيف كاظم الزبيدي ، عاطف لافي السعدون ، الفساد وجذوره وثماره المرة في العراق ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة – بغداد ، ٢٠٠٦

٧- الشمري ، الفتلي هاشم الشمري ، اثيارالفتلي ، الفساد الاداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية ، البازوري– عمان ، ٢٠١١

٨- الصعيدي ، عبدالله ، علم المالية العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧

٩- طافة ، محمد والغراوي ، هدى ، اقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة ، عمان ، الطبعة الثانية ، ٢٠١٠

١٠-الطوخي ، د : سامي الطوخي ، الادارة بالشفافية الطريق للتنمية والاصلاح الاداري ، من السرية وتدنى الاداء والفساد الى الشفافية والتسبب وتطوير الاداء البشري والمؤسسين ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٦

١١-عبد الحميد، عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٥/٢٠٠٤

١٢-عبير مصلح ، النزاهة والشفافية والمسائلة في مواجهة الفساد ، الطبعة الاولى ، الائتلاف من اجل النزاهة والمائلة –امان– فلسطين ، ٢٠٠٧

١٣-العزاوي ، وصال نجيب العزاوي ، تداعيات الفساد الاداري على الواقع السياسي العراقي في ندوة الفساد الاداري ابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بيت الحكمة–بغداد، ٢٠٠٩.

١٤-مسعد، محمد فضل واخرون، المحاسبة الحكومية، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، ٢٠٠٩.

١٥-المليجي، ابراهيم السيد، الحاسبة في الوحدات الحكومية، دار الاشعاع، الاسكندرية، ٢٠٠٢.

١٦-ناشد، سوزي عدلي، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠٠٠.

١٧-نور، د : احمد نور، المحاسبة الادارية، دار النهضة العربية، ١٩٨٦.

الدوريات :

١٨- نجلاء محمد ابراهيم بكر، الفساد الاداري وانعكاساته على الاداء الاقتصادي ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،مصر ، ٢٠٠٩.

١٩- حماد ، احمد هاني بحيري حماد ، البعد المحاسبي للموازنة الصفرية في ضوء نظام متعدد للموازنة مع تقييم عام لإمكانية التطبيق في مصر والكويت ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، جامعة المنصورة ، العدد الرابع ، ١٩٨٧.